البورصة

The Markets Pulse نبض الأسواق

يومية . إقتصادية . شاملة

www.alborsanews.com

الاثنين 20 أبريل 2026 - 2 ذوالقعدة 1447 هـ | السعر : 6 جنيهات | 8 صفحات | Issue 3774 | Monday 20 Apr. 2026

ميدار

MIDAR

أزمة «هرمز» تعيد بوصلة التجارة الدولية نحو مصر 6

» خطوات حكومية لتحويل المناطق الاقتصادية والموانئ إلى مراكز لتجارة الترانزيت والصناعات التكميلية

كيف تعيد الـ«2 جنيه» المعدنية ضبط إيقاع التداول النقدى؟ 7

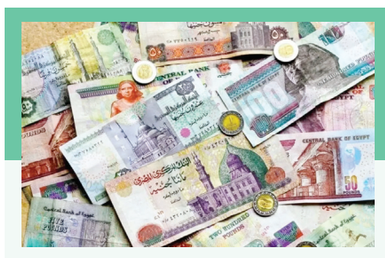

» عبدالعال: العملة الجديدة تعزز إعادة تسعير السلع بشكل أكثر تنظيمًا

مساعد رئيس الوزراء لـ«البورصة»:

الحكومة تعتزم طرح أولى شركات البترول فى البورصة خلال الربع الثالث

» السيد: القيد خطوة أولى تشمل التقييم ونشرة الطرح دون حسم نسب أو توقيت

كتبت- روان جمال:

تعتزم الحكومة طرح أولى شركات قطاع البترول بحلول الربع الثالث من العام الجارى، بحسب هاشم السيد، مساعد رئيس مجلس الوزراء والرئيس التنفيذى لوحدة الشركات المملوكة للدولة لـ«البورصة».

وتأتى الشركة الأولى ضمن 10 شركات فى قطاع البترول تسعى الحكومة لقيدها مؤقتًا فى البورصة المصرية، بخلاف 20 شركة أخرى تتبع وزارة قطاع الأعمال العام والتى من المتوقع إتمام قيدهم مؤقتًا قبل نهاية الشهر الجارى.

وأضاف السيد، أن إدراج باقى شركات البترول سيأتى تبعًا فى غضون مدة تصل إلى 6 أشهر، لافتًا إلى أن ما يتم هو قيد مؤقت لعدد من الشركات بهدف تحسين الحوكمة وتنظيم دور الدولة فى النشاط الاقتصادى.

تابع أن القيد المؤقت هو مجرد خطوة أولى ضمن عدة مراحل تسبق الطرح، تبدأ بإدراج الشركة على شاشة التداول، ثم تسجيلها لدى الهيئة العامة للرقابة المالية، مرورًا بإعداد دراسة القيمة العادلة من خلال مستشار مالى مستقل، وصولًا إلى اعتماد نشرة الطرح.

وأشار مساعد رئيس الوزراء، إلى أن تحديد نسب الطرح أو توقيته لا يمكن حسمه فى هذه المرحلة، حيث يخضع ذلك لعدة عوامل، من بينها تقييم المستشار المالى، وظروف السوق، وجاهزية كل شركة على حدة، مؤكدًا أن النسب قد تتغير بشكل كامل وفقًا لكل حالة.

وشدد على أن إدراج الشركات لا يعنى بالضرورة طرحها الفورى، مستشهدًا ببعض الشركات المقيدة منذ سنوات دون تنفيذ طرح، مثل بنك القاهرة وشركة بورسعيد لتداول الحاويات والبضائع.

هاشم السيد

وأكد الرئيس التنفيذى لوحدة الشركات المملوكة للدولة، أن الحكومة تتبنى منهجية جديدة فى برنامج الطروحات تستهدف تنشيط البورصة المصرية وزيادة عمقها، من خلال إدخال شركات حكومية قوية، فى إطار برنامج وطنى لإدارة أصول الدولة وحوكمة دورها فى الاقتصاد.

وتترقب البورصة المصرية تنفيذ الطروحات الحكومية، بعدما قامت وحدة الشركات المملوكة للدولة بقيد 8 شركات من إجمالى 20 شركة تستهدف قيدها مؤقتًا تمهيدًا لطرحها فى السوق.

وشملت قائمة الشركات التى تم قيدها كلًا من: النصر للتعدين، والنهضة للصناعات، والنصر لصناعة الزجاج، والإسكندرية للحراريات، والمصرية للسبائك الحديدية، وسيجوارت، والقومية لإدارة الأصول، والنصر للإسكان والتعمير، وسيناء للمنجنيز، إلى جانب شركة صناعة الياياات ومهمات وسائل النقل.

«وادى دجلة» تطرح مشروعًا فى «6 أكتوبر» باستثمارات 100 مليار جنيه

» عهدى: نستهدف ضخ 3 مليارات جنيه فى الإنشاءات خلال العام الجاري

كتبت- سحر نصر:

تستهدف شركة وادى دجلة للتنمية العقارية طرح مشروع عمرانى متكامل جديد بمدينة 6 أكتوبر خلال النصف الثانى من عام 2026، بإجمالى استثمارات 100 مليار جنيه.

قال ريمون عهدى، الرئيس التنفيذى للشركة، لـ «البورصة»، إن المشروع هو الأكبرحجمًا بين باقى المشروعات، ومن المقرر أن يضم وحدات متنوعة تشمل السكنى والفندقى بمساحات مختلفة.

لفت إلى أن «وادى دجلة» تعتزم إطلاق 4 مشروعات عقارية جديدة خلال عام 2026 فى مناطق العين السخنة ومدينة 6 أكتوبر ومستقبل سيتى، إلى جانب مشروع جديد بمدينة المنيا، بما يعزز انتشارها الجغرافى فى السوق المحلية.

أضاف أن الشركة استحوذت على قطعة أرض بمساحة 85 فدانًا فى مدينة المنيا الجديدة من هيئة المجتمعات العمرانية، ومن المخطط تطويرها بمشروع يضم وحدات متنوعة بين الشقق والفيلات والتاون هاوس.

أوضح عهدى أن الشركة حصلت أيضًا على قطعة أرض بمساحة 53 فدانًا فى «مستقبل سيتى»، وتستهدف تطويرها ضمن مشروع عمرانى متكامل خلال الربع الثالث من العام الجارى.

وأشار إلى أن الشركة تخطط لضخ استثمارات بقيمة 3 مليارات جنيه فى أعمال الإنشاءات خلال العام الجارى، بهدف تسريع معدلات التنفيذ فى مشروعاتها القائمة.

ريمون عهدى

وفيما يتعلق بالمبيعات، قال عهدى إن الشركة حققت مبيعات تعاقدية بقيمة 10 مليارات جنيه منذ بداية العام الجارى، فى إطار خطتها التوسعية لتعزيز محفظة مشروعاتها.

ولفت إلى أن نحو 25% من مبيعات الشركة تأتى من عملاء خارج مصر، وتسعى «وادى دجلة» إلى زيادة هذه النسبة عبر التوسع فى المشاركة بالمعارض العقارية الخارجية خلال الفترة المقبلة.

كما أشار إلى أن الشركة سجلت مبيعات تعاقدية بقيمة 6 مليارات جنيه خلال العام الماضى، وتستهدف زيادتها من خلال طرح مشروعات جديدة فى مواقع استراتيجية.

وأضاف أن الشركة رفعت رأسمالها إلى 2 مليار جنيه، بما يدعم خططها التوسعية ويعزز قدرتها على تنفيذ مشروعاتها المستقبلية.

«طلعت مصطفى» و«التجارى الدولى» يقودان EGX30 نحو مستويات قياسية جديدة 3

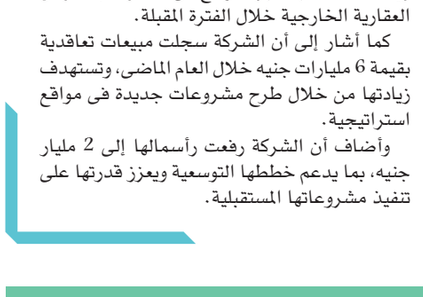

الحرب تكبح النمو الجامح للشركات الناشئة 2

علاء أبوالمجد:

الشركات الناشئة فى مصر: ضغوط الواقع وفرص لا تنتظر المترددين 2

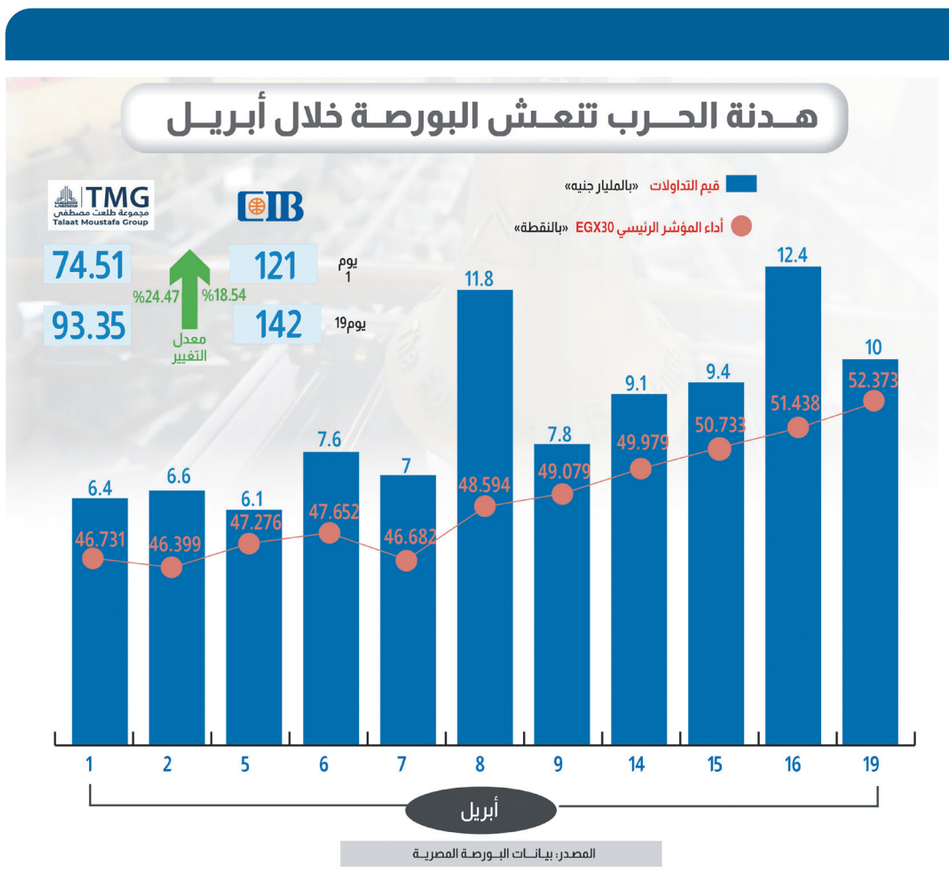

البورصة المصرية تطلب «ثورة مرونة» فى قانون حماية المنافسة

» تقليص مدة الفحص إلى شهر لتعزيز سرعة صفقات الاستحواذ

أرسلت البورصة المصرية مذكرة بملاحظتها على مشروع قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية إلى مجلس الشيوخ، محذرة من أن بعض مواده قد تؤثر على كفاءة سوق الأوراق المالية وسرعة تنفيذ صفقات الاستحواذ، بما ينعكس على جاذبية الاستثمار وثقة المستثمرين.

وأوضحت فى المذكرة التى حصلت «البورصة» على نسخة منها أن تحقيق توازن تشريعى بين دعم المنافسة ومنع الاحتكار من جهة بات ضروريًا لمرونة الأسواق وسرعة دوران رأس المال.

وأشارت إلى أن وجود كيانات اقتصادية كبيرة لا يمثل عائقاً أمام المنافسة، بل قد يسهم فى تعزيز الكفاءة الاقتصادية من خلال خفض تكاليف الإنتاج، وتحسين القدرة التنافسية على المستوى الدولى، ودعم الابتكار والتطوير.

وأكدت أن الهدف الأساسى من تشريعات المنافسة يجب أن يركز على منع إساءة استخدام الوضع المسيطر أو الإضرار بالسوق، وليس تقييد نمو الكيانات الاقتصادية القادرة على دعم الاقتصاد.

وانتقدت على وجه الخصوص طول المدة الزمنية المقررة لفحص التركزات الاقتصادية، والتى قد تصل إلى 150 يوماً، معتبرة أن هذه المدة لا تتناسب مع طبيعة صفقات الاستحواذ والاندماج فى الأسواق المالية.

مطالب برفع الحدود المالية لمواكبة تراجع قيمة الجنيه

وطالبت البورصة بتقليص مدة الفحص للشركات المقيدة بالبورصة إلى شهر واحد كحد أقصى، مع التأكيد على ضرورة الحفاظ على سرية الإجراءات خلال مراحل الفحص، بما يضمن استقرار السوق ويمنع حدوث اضطرابات سعرية غير مبررة.

وأشارت إلى أن الحدود المالية المحددة لإخضاع التركزات الاقتصادية للفحص المسبق لم تعد ملائمة فى ضوء التغيرات الاقتصادية الكبيرة التى شهدتها البلاد، خاصة انخفاض قيمة العملة المحلية منذ عام 2022، ما يستوجب إعادة النظر فى هذه الحدود ورفعها بما يتناسب مع الواقع الحالى، إلى جانب وضع آلية مرنة لتحديثها بشكل دورى.

تحذيرات من تأثير الحجز الإدارى على ثقة المستثمرين

وشددت المذكرة كذلك على أهمية مراعاة طبيعة عمل صناديق الاستثمار وشركات إدارة المحافظ، باعتبارها مستثمرين ماليين يسعون لتحقيق عوائد استثمارية وليس السيطرة على الشركات.

وطالبت بمنحهم مرونة أكبر فى عمليات الاستثمار والاستحواذ، بما يعزز من دور الاستثمار المؤسسى داخل السوق المصرى.

وفى سياق متصل، حذرت البورصة من تعارض بعض مواد مشروع القانون مع الضمانات المقررة للمستثمرين فى قانون الاستثمار، خاصة ما يتعلق بمنح جهاز حماية المنافسة سلطة الحجز الإدارى على أموال المستثمرين.

واعتبرت أن هذا الإجراء قد يضعف ثقة المستثمرين ويخلق حالة من عدم اليقين، مطالبة بقصر توقيع الجزاءات المالية على الأحكام القضائية النهائية، بما يتماشى مع ضمانات الاستثمار المعمول بها.

كما نوهت إلى ضرورة مراعاة حقوق جهات التمويل المنصوص عليها فى قانون تنظيم الضمانات المنقولة، لتفادى أى تأثير سلبى على ترتيب مصر فى المؤشرات الدولية المتعلقة بسهولة ممارسة الأعمال وجاذبية الاستثمار.

ولفتت البورصة إلى وجود غموض فى عدد من التعريفات الواردة بمشروع القانون، مثل مفهوم «الممارسات المنسقة» و«التأثير الفعال».

وأشارت إلى أن عدم وضوح هذه المصطلحات قد يفتح الباب لتفسيرات متعددة ويؤدى إلى حالة من عدم اليقين القانونى.

كما انتقدت التعديل المقترح على مفهوم «السيطرة على السوق» بما ينقل عبء الإثبات إلى المستثمر دون وضع معايير موضوعية واضحة تحدد الحالات بدقة.

وأكدت البورصة ضرورة مراعاة الاختصاصات الدستورية للهيئة العامة للرقابة المالية فيما يتعلق بالإشراف على الأنشطة المالية غير المصرفية.

ولفتت إلى أن حماية المنافسة فى هذه الأسواق لا يمكن فصلها عن الدور الرقابى والتنظيمى للهيئة، التى تمتلك الخبرات الفنية وقواعد البيانات اللازمة لضمان كفاءة التنظيم.

MOPCO
Misr Fertilizers Production Company

شركة مصر لإنتاج الأسمدة «موبكو»

تعلن للسادة حملة أسهم الشركة

أنه تحدد صرف الكوبون رقم (١٨)

عن العمليات المنفذة حتى جلسة يوم ٠٣/ ٠٥/ ٢٠٢٦

بما يعادل ٣,٩٣٨٦٢٨٩٥٥١ جم للسهم

وسيتم الصرف على ٣ دفعات الأولى إعتباراً من ٢٠٢٦/٠٥/٠٦ وقيمتها (١ جم)

والدفعة الثانية إعتباراً من ٢٠٢٦/٠٧/٣٠ وقيمتها (١ جم)

والدفعة الثالثة إعتباراً من ٢٠٢٦/٠٩/٣٠ وقيمتها (١,٩٣٨٦٢٨٩٥٥١ جم)

عن طريق شركة مصر للمقاصة والايداع والقيد المركزى

وذلك من خلال منافذ الصرف التالية :

١- بنك الكويت الوطنى- مصر : [المهندسين] .
٢- بنك أبوظبى الإسلامى - مصر : [البورصة] .
٣- بنك مصر : [مصطفى كامل (القاهرة)] .
٤ - بنك قطر الوطنى الأهلى : [الالفى - الاسكندرية - المحلة الكبري] .
٥- البنك الأهلى الكويتى - مصر : [شبرا - لوران (الإسكندرية)] .
٦- بنك كريدي أجريكول مصر : [عبدالخالق ثروت (القاهرة) - صلاح سالم (الإسكندرية)] .
٧- البنك الأهلى المصرى : [الرئيسى - الزقازيق] .
٨- بنك بيت التمويل الكويتى : [الهرم - الميرغنى- التجمع الخامس- السويس- المنيا - الشلالات] .
٩- البنك التجاري الدولى : [الصيد- النصر- الميريلاند- الجيزة- ابراج المعادى- الاسكندرية- بورسعيد - المنصورة - طنطا - أسيوط - السادس من أكتوبر (المنطقة الصناعية)].
١٠- ميد بنك : [مدينة نصر] .

■ ملحوظة :

١- نرجو إحضار أصل مستندات الصرف للاطلاع وصورة منها للتسليم.